د ٠ صلاح الدين الشيخلي

العوامل المساعدة في استرجاع الكفاءات العربية المهاجرة

١ ـ نظرة عامة

قد لا نغالي اذا قلنا ان موضوع هجرة الادمغة ، او نزيف الكفاءات كما يسمى في بعض الاحيان ، ظاهرة قديمة بدأ التفكير بها وتجميعها وبنفس الاساليب التي نألفها في مثل هذه الايام منذ العصر العباسي ، ومن بعد ذلك في القرن السادس عشر والسابع عشر ابان وبعد الثورة الصناعية في اوروبا وبعد الحرب العالمية الاولى والثانية في امريكا .

ان اتساع الفجوة بين الدول النامية وتقنيتها المتطورة ، والدول المتخلفة واوضاعها البدائيةابقى هذه الظاهرة وزاد منها حتى اصبحت ظاهرة مستفحلة وخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين . ولم تكن الكفاءات العربية بمنأى عن هذه التيارات ، الا ان بعد هذه المشكلة لم يتوضح الا في الاونة الاخيرة عندما اقبلت النظم التقدمية في البلدان العربية على تنمية مواردها الداخلية معتمدة على الكفاءات المحلية والعربية ، فظهر البون الشاسع بين احتياجات التنمية الفعلية للكفاءات وبين ما هو موجود فعلا في الداخل ، فاتجهت بذلك الانظار الى الكوادر المتواجدة في الدول الصناعية المتقدمة طالبة منها العودة والمساهمة في معركة التنمية ، وسنعود الى هذا الموضوع في محل اخر من البحث .

ولكي نقيم هذه الظاهرة نرى من المفيد ايراد بعض الحقائق حول الكفاءات العربية بشكل عام والهندسية بشكل خاص المتواجدة خارج القطر ، ففي خلال سبع سنوات مثلا ما بين عام ١٩٦٢ و ١٩٦٩ هاجر الى الولايات المتحدة الامريكية حوالي ٣٧٦٠٠ عربي من اخصائيين وفنيين ومهندسين وعلماء طبيعة واطباء وعلماء اجتماع وممرضات .

كما تدل الدراسات على ان هنالك عملية استيطان بعد التحصيل العلمي اكثر منه هجرة مباشرة بعد التحصيل من الجامعات العربية المحلية . فلو اخذنا المهندسين مثلا نرى ان ما يزيد على (٥٦٪) من المهندسين المدربين فيها قد هاجروا الى امريكا وكندا خلال الفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٦٦ . اما الارقام المماثلة لها من البلدان الاخرى ففي لبنان (٣٥،٥٪) ، والعراق (٩،٢٪) ، ومصر (١،٩٪) . ولم تقتصر الهجرة على امريكا الشمالية بل تعدتها الى فرنسا وانكلترا والمانيا الغربية ولكن بنسب واعداد اقل من الهجرة الى امريكا الشمالية . ان ما يصح على المهندسين ينسحب بنفس الاتجاه على الاختصاصات الاخرى كالطب والعلوم البحتة وغيرها من مستويات التقنية الاخرى .

وتدل الدراسات ايضا على ان هنالك علاقة وثيقة بين التعليم والتدريب في الخارج والهجرة ، حيث دلت هذه الدراسات على ان الطلبة القادمين من الدول العربية وخاصة من لبنان والاردن يستخدمون الدراسة في الخارج خطوة اولى للاستيطان النهائي في البلد الذي يدرسون فيه كالولايات المتحدة وانكلترا . كما تدل الدراسات على ان (٧٠ ٪) من علماء المنطقة العربية الدارسين في المعاهد الغربيه يعاودون الهجرة الى مواقع دراستهم الاولى ويفضلون البقاء والعمل فيها .

لقد اهتمت منظمات دولية كالامم المتحدة واليونسكو بهذا الموضوع وقدم اخصائيوها دراسات عديدة يبينون فيها خطورة استمرار عملية الهجرة والاثار السلبية التي تتركها على مسيرة التنمية في البلدان النامية ومنها البلدان العربية ، وقد اوضحت هذه الدراسات ان المهندسين يشكلون حوالي ثلث مجموع المهاجرين خارج البلدان العربية يليهم الاطباء واخصائيو العيون والزراعة . وتكمن الخطورة في الاستنتاجات التي توصلت اليها هذه التقارير ، وهي ان هجرة الادمغة العربية لا زالت في حركة مطردة ومتزايدة وليست عملية عشوائية او عرضية وهي دالة من دوال مستوى التنمية ومدى تطور القطر اقتصاديا واجتماعيا . وتستنتج معظم هذه التقارير ان هنالك اتجاها متزايدا للهجرة خلال السبعينات اذا لم تتخذ اجراءات فورية لايقافها .

وبهذا الصدد يقول السيد مالكم اوديشيا ، نائب المدير العام لليونسكو « ان العلماء والمهندسين والاطباء الذين يهاجرون الى العالم المتقدم ، هم دعامة التنمية وعوامل دفعها وهم الاساس في كل تغيير وتطوير ، كما ان قيمتهم تتجاوز كل حساب بالدينار او الدولار . ان الذين يغادروننا هم النخبة المتعلمة المؤهلة على اعلى مستويات المهارة ، وهم معلمو الشباب وقادتهم وهم المخططون لمجتمعنا والمجددون له ، وهم قادة عالمنا في مجالات السياسية والثقافة . »

وسلبيات هذه الظاهرة كثيرة ومتعددة ، وبعضها يكاد يدخل ضمن مفهوم البديهية ، ففي مجال العلم والتكنولوجيا ، فان هجرة الاف الخبراء والفنيين والعلماء والاختصاصيين من الوطن العربي ، لا يحرم الوطن العربي فحسب من مساهمات هذه الكفاءات وانما يضيف الى المجتمعات التي ينزح اليها استثمارا بشريا جديدا يساعد

في مضاعفة عجلة التقدم العلمي ، فتزداد بذلك الفجوة لتحرك الوضع الاول الى الوراء ، والوضع الثاني الى الامام . اضف الى ذلك ان هجرة العلماء تؤخر ولعشرات السنين (نتيجة للطبيعة التي يستلزمها اعداد مثل هذه الكوادر) تنمية المراكز العامية والجامعات وتؤخر عملية النهضة العلمية بشكل ملموس ، حيث تشير تقارير الخبراء ان استنزاف (٧٠٪) من العلماء العرب المدربين في الاقطار المتقدمة في الغرب قد اعاق من الان ولفترة عشر سنوات قادمة انماء الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات العلمية التي استنزفت منها . ومع ان الارقام المطلقة للهجرة من الوطن العربي لا تبدو كبيرة اذا ما قورنت بمجموع السكان الذي يربو على الـ ١٥٠ مليون نسمة الا انه لو نسبت هذه الارقام الى الفنيين واصحاب المهن وليس الى مجموع السكان ، فهي تتراوح بين ٨ للفئة الاولى الى ٤٥٪ للفئة الثانية على التوالي .

اما في مجال التنمية فقد اعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة ان هجرة الكفاءات الى البلدان الصناعية المتقدمة ينافي الاهداف الاساسية التي وضعت لعقد التنمية الثاني ، وتصدير خطير لموارد شحيحة من البلدان المتخلفة الى البلدان النامية .

واذا علمنا ان اهم مقومات عملية التنمية وخاصة في مراحلها التنفيذية هم الكوادر الفنية العالية التدريب ، نستطيع ان نفهم البعد الذي تاخذه هجرة الكفاءات الى خارج القطر على متطلبات التنمية ، ناهيك عن الحاجة الى المخططين والعلماء والتقنيين الذين تبرز اليهم الضرورة في مجالات قطاعات البنى الارتكازية خلال عملية التنمية .

وبمعنى اخر فان هجرة العلماء والمهندسين والفنيين لا يعتبر خسارة في الاموال والاستثمارات التي انفقت عليهم لايصالهم الى مستوى الخبرة والمهارة التي هم فيها فحسب ، وانما خسارة كبيرة لمسيرة التنمية ، حيث انهم يمثلون احد العوامل التي ترتكز عليها مجمل عملية التنمية في التخطيط والتنفيذ .

فالمشكلة اذن واضحة بابعادها وانعكاساتها ، وحتى في مسبباتها ، ولا نرى داعيا ان نكرر ما طرحته الادبيات الاخرى الكثيرة حول الموضوع ، الا ان المهم هنا ان نتحرى اسباب « الطرد » او الهجرة الاساسية من البلدان العربية الى البلدان الصناعية النامية ، ليتسنى لنا طرح الاسس والعوامل التي تساعد على استعادة الكفاءات المهاجرة ، للعمل في الوطن العربي .

٢ ـ الظاهرة ومسبباتها :

قد يكون من المناسب هنا ان نوضح ان ظاهرة تنقل الكفاءات من قطر الى اخر لا تشكل بحد ذاتها مشكلة اساسية وخطيرة ، الا عندما يختل التوازن بين الطلب على الكفاءات العلمية العالية التدريب ، وبين العرض المحدود لهذه الكفاءات في القطر المصدر ، لصالح الطلب ، حيث ان هنالك الكثير من الدول النامية ومنها بعض الدول العربية ، لا تستوعب مراحل التنمية التي تمر بها ابراز مشكلة هجرة الكفاءات فيها ، كقضية محورية في عملية التنمية لعدم اختلال التوازن الذي نوهنا عنه . الا ان هذه الحالة لا تنطبق على معظم الدول العربية ، وخاصة تلك الدول التي تبنت برامج طموحة للتنمية في اقطارها ، وبعد ان اصبحت صاحبة القرار النهائي في توجيه مواردها المالية لرفع المستوى الاجتماعي والثقافي ـ والاقتصادي لشعوبها .

ان هذا التحليل يعني ضمنا ، ان الكفاءات العربية توجهت ، الى خارج اقطارها في وقت لم يكن هنالك ما يكفي من النشاطات الاقتصادية لتبرير تواجدها الفعلي في القطر ، او ان مضاعفات الركود الاقتصادي الذي مرت به المنطقة قد ساهم في تكوين معظم عوامل الطرد الاساسية لذوي الكفاءات ، اضف الى ذلك أن من أهم اسباب هجرة ذوي الكفاءات ، هي الفجوة الحضارية بين الدول العربية والتي تعتبر في مصاف الدول النامية ، وبين الدول الصناعية النامية ، والتي تنعكس مظاهرها على كافة اوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وتكاد المقارنة تفقد مؤشراتها المشتركة وتميل دائما لصالح المجتمع الصناعي النامي ، كلما طرحت هذه المواضيع على بساط البحث . ولا غرابة اذن ان وجد جميع الباحثين ان حدة الهجرة تتناسب بتناسبا عكسيا مع مستويات النمو والتقدم التي حققتها البلدان المصدرة لهذه الكفاءات وطرديا مع الفوارق المتحققة نتيجة للاختلاف في مراحل التطور الاخرى . وهذا يعني بالضرورة ان بلداننا العربية التي لا زالت تتمسك مجتمعاتها باطر وتقاليد حضارات قديمة ومستقاة في اسسها عن النهضة الصناعية الحديثة والتوجه العلمي الذي يسود البلدان الصناعية (اوربا وامريكا) ، لا تستطيع ان تقدم النموذج او تهيء البيئة التي يتطلبها العالم الاختصاصي الذي اكتسب خبرته العلمية وممارسته في مؤسسات وحضارة تختلف كل الاختلاف عن تلك التي تمارسها مجتمعاتنا الحالية . فالكادر العلمي الذي نحن بصدده هو ربيب المناخ العلمي الاوروبي والمنهاج العلمي الصناعي المتقدم والقيم العلمية السائدة في مثل هذا المناخ والتي ترتبط بمجوعها بفلسفة الحياة بصورة عامة في المجتمعات الغربية . لذا فالانتقال من مثل هذه الاجواء ، الى الحضارات التقليدية السائدة في المجتمع العربي ، ومحاولة العمل في اجوائه ، بنفس العقلية والمدخل الغربي للموضوع ، سيصدم ولا شك هذه الكوادر ويحيطها بشعور الغربة ، على الاقل ، خلال ممارستها الوظيفية لاختصاصاتها .

ان الكلام عن توجه المجتمع وممارسته ، ينسحب على تنظيمات المؤسسات القائمة في هذا المجتمع ، والقوانين والتشريعات التي تنظم العلاقات الوظيفية والانتاجية والشخصية بين افراد المجتمع ، وبالتالي فان اي تخلف نسبي في مستويات الرواتب والاجور ، او انعدام مؤسسات البحث العلمي ، او نقص في الخدمات الضرورية او الترفيهية وغيرها ، ما هي الا مظاهر هذا التباين في النظرة والفلسفة واوجه مختلفة لمشكلة واحدة والتي اسميناه ابالفجوة الحضارية .

٣ ـ الاجراءات المتخذة لتشجيع عودة ذوي الكفاءات :

اننا في الوقت الذي لا نستطيع ان نعالج فيه اصل المشكلة وهي سد الفجوة الحضارية بين المجتمع الغربي الصناعي والمجتمع العربي النامي ، نستطيع ان نطرح حلولا من شأنها ان تزيل بعض مضاعفات المشكلة وتعمل بالتالي على الحد من معدلات الهجرة من جهة، وتشجيع الكفاءات المتواجدة في الخارج للعودة الى الوطن .

لقد كانت هنالك مبادرات عربية كثيرة لتشجيع عودة ذوي الكفاءات ، وخاصة بعد اقبال معظم هذه الدول على برامج طموحة للتنمية ، اظهرت عجز الكوادر المحلية كما ونوعا على تحمل كامل اعباء المسؤولية ، اضف الى ذلك ان بعض الانظمة العربية انطلقت في معالجتها من منظار قومي ، وفتحت ابوابها لاستقبال كافة المغتربين العرب الراغبين في العمل لديها وعلى قدم المساواة مع مواطنيها .

لقد كان العراق في مقدمة الدول العربية التي بادرت الى اصدار تشريع باسم قانون تشجيع عودة ذوي الكفاءات في عام ١٩٧٠ ، استهدفت فيه كسب الخبرات العربية العاملة في الخارج ، ممن مضى على ممارسته لمهنته مدة ثلاث سنوات . وكانت الحوافز المادية

من ابرز ميزات هذا القانون . وقد عدل هذا القانون مرة اخرى عام ١٩٧٢ عندما انيط بحثه بلجنة وزارية لتقديم مقترحات على ضوء الخبرة السابقة لتطبيق القانون الاول . وفي نهاية عام ١٩٧٤ صدر القانون الحالي والذي سمي بقانون « رعاية اصحاب الكفاءات » . ويلاحظ في هذا القانون انه جاء متخطيا لغالبية نواقص القوانين والممارسات والمعوقات السابقة ، ومن ابرز ميزاته :

١ ـ انه اعتبر قانون رعاية اصحاب الكفاءات ، مما يشير الى استمرار متابعة الدولة لصاحب الكفاءة حتى بعد عودته وممارسته لعمله ومحاولة حل مشاكله التالية لحين استقراره النهائي في القطر .

٢ ـ انه شمل الموجودين داخل القطر بنفس ميزات العائدين من الخارج الى حد بعيد ، والتفت بذلك الى ضرورة الحفاظ على الخزين الموجود من الكفاءات داخل القطر ، والحد بالتالي من معدلات الهجرة السابقة ، ومعالجة المشكلة من اصولها .

٣ ـ انه تخطى الميزات المادية والتفت الى التسهيلات الادارية الاخرى والمعوقات التنظيمة التي كانت تصدم العائد ، وتعيقه في كثير من الاحيان عن القرار في العودة .

٤ ـ انه ميز بين العلماء من ذوي الاختصاصات النادرة وغيرهم من الاختصاصيين وافرز لهم معاملة خاصة في نصوصها .

٥ ـ انه التفت الى توفير المستلزمات الضرورية الاخرى للعائدين ، وبالاخص مقومات بدء حياة جديدة في العراق ، كالارض والسكن والاقراض والمنح والمكافآت .

٦ ـ انه انشأ هيئة بمستوى عال وصلاحيات واسعة للاشراف ومتابعة وتنفيذ القانون وتسهيل الاجراءات الاخرى للعائدين وخاصة في الايام الاولى لعودتهم .

٧ ـ انه فسح للعائدين مجال حرية الاختيار بين الاستمرار في العمل في العراق ، او العودة الى المهجر ، بعد فترة معينة ، اذا لم يستطع العائد الاستقرار الكامل في عمله ومحيطه الجديد .

ان الفلسفة الاساسية خلف فقرات القانون ، هو مد الجسور بين الكفاءات العربية المهاجرة ، وبين الوطن الام ، دون جعل هذا القانون او غيره اسلوبا من اساليب الضغط والاستدراج غير العلمي والمدروس .

لقد شرعت دول عربية اخرى قوانين مماثلة لتشجيع عودة ذوي الكفاءات العربية من الخارج ، وقد كان القاسم المشترك الاعظم بين معظم هذه التشريعات هو المغريات المادية التي طرحتها كنقطة بارزة في القانون ، ان هذا المنحى يعني ضمنا ان في اعتقاد المشرعين لهذه القوانين ، ان السبب الاساسي لهجرة ذوي الكفاءات من البلدان العربية والنامية على حد سواء هو الانخفاض المطلق لمستويات الاجور والمكافآت السائدة في هذه الدول ، وان الاسلوب الوحيد لاسترجاعهم هو اغراؤهم بالمحفزات المادية . الا ان هذا المنحى يعطي انطباعا معاكسا مفاده ان الكفاءات العربية مستعدة لبيع خدماتها لمن يزايد في عرض المحفزات المادية من اجور ومكاسب اخرى .

ان خبرتنا العلمية في هذا الميدان ، لا تؤيد هذا الاتجاه حيث اتضح لدينا ومن خلال لقاءاتنا بالكفاءات العربية في كل من انكلترا والمانيا الغربية والولايات المتحدة ، انها تقسم الى ثلاثة مجاميع ، الاولى مهيأة للعودة الى اوطانها والمساهمة في معركة البناء دون الحاجة الى محفزات مادية وما اليها ، والفئة الثانية هي التي يساورها الشك بين البقاء في البلد الذي تعمل فيه وبين العودة الى الوطن ، وقد تساعد الحوافز المادية مع مثل هذه الفئة ، والمجموعة الثالثة هي التي استقرت في المهجر ولا يمكن اغراؤها بالمحفزات المادية او غيرها للعودة والاستقرار الدائم في وطنها . وقد افردنا معالجات خاصة لكل من الفئتين الثانية والثالثة .

لقد تقصينا بعمق اسباب عدم عودة المجموعة الثانية ، بهدف وضع الحلول العملية لها ، واتضح لنا ان المعوقات الاساسية هي تراكمات ومشاكل تعقدت بمرور الزمن منها الالتزامات التعاقدية القديمة مع الدولة وملاحقة الدولة لهم باستمرار ، ومنها المجابهات السابقة التي خبرتها افراد هذه المجموعة عند عودتها الى الوطن في وقت سابق ، ومنها عوامل سياسية واجتماعية وانطباعات خاطئة .

اننا لا نشك بأن المشاكل التي جابهتنا على صعيد القطر العراقي ، هي مشاكل عامة تنسحب على مجمل الوطن العربي . وان حالات من هذا القبيل يمكن معالجتها بطرح الحافز المادي او اي اجراء اخر من شأنه توفير المستوى اللائق لهم ولعوائلهم .

اما المجموعة الثالثة والتي قررت الاستقرار في الغرب بشكل نهائي ، فاننا نقترح استمرار الصلة معهم ومد الجسور اليهم للاستفادة منهم بشكل خبراء مؤقتين او اساتذة زائرين ، وجعلهم حلقة الوصل بين المجتمعات الصناعية المتقدمة ، والمجتمع العربي النامي وتمكينهم من نقل اخر حلقة من حلقات التطور العلمي اليه .

الخلاصة

مع ان هذه الورقة دارت حول اساليب استرجاع الكفاءات العربية من الخارج الا اننا نرى ان هنالك علاجا ذا شقين لهذه المشكلة ، والاساس فيه هو معالجة اوضاع الكفاءات المتواجدة في الوطن العربي وتقديم العون لها وتمكينها من اداء واجباتها في كافة مجالات النشاط الاقتصادي وذلك بأعادة النظر في مستوى الرواتب والاجور وخلق الصلة بينها وبين فئات الشعب الاخرى بهدف تعميق هذه الروابط التي تكون قد انفصمت خلال تواجد صاحب الكفاءة في الخارج للدراسة او العمل ، كما ان هنالك نقطة اساسية اخرى تعود الى صلب الانظمة التربوية التي تزرع في المواطن العربي اتجاهات لا تمت بصلة الى واقع المجتمع العربي ، كما انها تلقنه مستويات من العلوم تكون في نهايتها جاهزة لخدمة المجتمع الصناعي على حد سواء .

اننا لا ندعو هنا الى تخفيض المستويات العلمية في المؤسسات الاكاديمية في الوطن العربي ، وانما نرى ضرورة اعادة تصميمها لتواجه متطلبات المجتمع النامي وخاصة في مجالات الطب والمجالات الحرفية الرامية الى اعداد الاطر الوسطى من الكوادر الفنية .

اما على مستوى الكفاءات العربية الموجودة في الخارج فقد برهنت الخبرة العملية ، ان مقدمة الاساليب الناجحة لاسترجاع ذوي الكفاءات هو منحهم المحفزات المادية بمستويات مقاربة لتلك التي كانوا يتمتعون بها في الخارج ، كما تدل التجربة ايضا ان هذا العامل لا يكفي بحد ذاته اذا لم تتوفر في الاقطار المستلمة لهذه الكفاءات مؤسسات علمية واجواء علمية مهيأة للبحث العلمي او المساهمة في مشاريع التنمية او تكليف العائدين بمسؤوليات تتماشى وقابلياتهم او طموحهم .

اننا نرى كتحليل نهائي لهذا الموضوع ، اننا لا نستطيع القضاء على ظاهرة تنقل الكفاءات مثلما ان هنالك مستويات متباينة في المرحلة الزمنية لواقع التنمية بيننا وبين الدول الصناعية الكبرى وان التطور الطبيعي لكيان المجتمعات العربية والذي سيتبعه تطور في كل مؤسسات هذا الكيان سيجذب هذه الكفاءات بفضل تساوي العوامل الاخرى وطغيان عامل الانتماء القومي والشعور بالمواطنة .

د . صلاح الدين الشيخلي
رئيس الجهاز المركزي للاحصاء بالعراق